النَّشَاطُ التّجَارِيُّ لِلْقَنَاصِلِ الأَجَانِبِ فِي مِصْرَ إبّانَ القَرْنِ الثَّامِنِ عَشَر المِيلَادِي

د./ حسين السيد حسين سالمان

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

قسم الإرشاد السِّياحي، كلية السياحة والفنادق، جامعة 6 أكتوبر

المُلخَّصُ العَربيُّ:

يلعب الاقتصاد دورًا مهمًّا في التاريخ، ويذهب البعضُ إلى تقديمه على السياسة، حيث يعدُّونه المحرّك الأوَّل للأحداث الكبرى في التاريخ، وتتمتَّع التِّجارة لاسيما الدولية منها بمكانة رئيسة بين مثيلاتها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويأتي هذ البحث في محاولة لرصْد وتتبُّع أوجه النشاط التجاري للقناصل الأجانب في مصر إبَّان القرن الثامن عشر في مختلف جوانبه، خاصّة في ظل علاقات بعض القناصل المتشعّبة مع الصفوة الحاكمة، أمثال القنصل البندقي كارلو روزيتي الذي ارتبط بالبكوات المماليك، ولعب دورًا مهمًّا في فتح طريق البحر الأحمر أمام التجارة الدولية شمال جدة، بل أقام بيتًا تجاريًّا فيها، وأسهم بدوْرٍ فعَّال في توجيه سياسة علي بك الكبير(1768-1773م) الخارجية وكذلك التجارية.

وبشكل عام، يمكن تصنيف النشاط التجاري للقناصل خلال القرن الثامن عشر إلى خمس فئات، أولها: تجارة المنسوجات والجلود ومواد الصباغة، حيث مارس القناصل التجارة في المنسوجات، مثل: الجوخ، والكتان، والأصواف، كما اهتموا بتجارة جلود الماشية، ولم يغفلوا عن مواد الصباغة، مثل: النطرون، والنِّيلة.

أما ثاني الفئات، فتتناول تجارة الأغذية والمشروبات، مثل: القمح، والأرز، والتوابل إضافة للقرنفل والبُن، واختصت الفئة الثالثة بالإنسان، حيث مارس القناصل تجارة الرقيق أو افتداء الأسرى.

وتناولت الفئة الرابعة: نشاط القناصل في النقل البحري، والإشراف على شحن السفن وضمانها، وأخيرًا سلَّطت الفئة الخامسة الضَّوْء على نشاط القناصل فيما يخصُّ القروض، والاستثمارات العقارية.

كلمات مِفْتاحية:

مصر، القناصل، القرن الثامن عشر، النشاط التجاري.

Abstract:

The Commercial Activities of Consuls Accredited to Egypt in the 18th Century

Economics plays a vital role in history; some even prioritize it over politics, considering it the primary driver of significant historical events. Trade, especially international trade, is prominent among its economic counterparts. This research attempts to monitor and trace the aspects of commercial activities of foreign consuls in Egypt during the 18th century in their various aspects, especially in light of the complex relations of some consuls with the ruling elite, such as the Venetian consul Carlo Rossetti, who was linked to the Mamluk beys, and played an essential role in opening the Red Sea route to international trade north of Jeddah, even establishing a commercial house there, and effectively contributed to guiding the foreign and commercial policy of Ali Bey al-Kabir (1768-1773).

In general, we can classify the commercial activities of the consuls during the 18th century into five categories. The first is the trade of textiles, leather, and dyeing materials, where the consuls engaged in the trade of fabrics, such as jute, linen, and wool; they were also interested in the trade of cattle hides and did not neglect dyeing materials, such as natron, and indigo.

The second category deals with the trade of food and beverages, such as wheat, rice, spices, cloves, and coffee. The third category is dedicated to human beings, where the consuls practiced the trade of slaves or the ransom of prisoners.

The fourth category dealt with the activities of the consuls in maritime transport and the supervision of ship loading and guaranteeing it. Finally, the fifth category sheds light on the activities of the consuls in terms of loans and real estate investments.

Key words:
Egypt, Consuls, 18th Century, Commercial Activities.

تُعد التجارة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي مارسها الإنسان عبْر العصور، وكانت مصر –بفضل موقعها الجغرافي– على أحد أهم الطرق الرئيسة بين أوروبا وآسيا، وبمثابة مركز عبور ونقل شبه إجباري لبضائع التجارة الشرقية، وذلك بصرْف النظر عن أوضاعها الداخلية أو الخارجية. فقد لعبت مصر هذا الدوْر ببراعة خلال العصور الوسطى، وبشكل يشهد على قوة اقتصادها وقوة ماليتها ومركزها السياسي الذي عرفت كيف توظِّفه لتأمين تجارة التوابل بها خلال عصر سلاطين المماليك. وكان لتدهور دور التجار الكارمية، ثم وفاة آخرهم بدر الدين عليبة، واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وتوغُّل البرتغاليين في البحر الأحمر بعد ذلك؛ أثرٌ كبيرٌ على التجارة الشرقية عبْر مصر [1].

لقد تلقت تجارة البحر الأحمر ضربةً قويةً بتحويل طرق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح ابتداءً من عام 1498م؛ حيث خسِرت الدول المسيطرة على البحر الأحمر كثيرًا من وراء ذلك من خلال الرسوم التي كانت تُجْبى على تجارة–العبور–الترانزيت [2].

بيد أن سيطرة البرتغاليين على الطرق التجارية بدأت في التراجع في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وبدأت موانئ البحر الأحمر تقوم بدورها في إمداد المدن الإيطالية والفرنسية بالتوابل والبهارات مرة أخرى(3)، وقد انتعشت الحركة التجارية عبْر موانئ الشرق؛ ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر قدَّم القنصل البندقي في القاهرة تقريرًا أشار فيه إلى أن التوابل القادمة إلى القاهرة سمح لها بأن تمرَّ بواسطة الجنود البرتغاليين الذين يحكمون الهند عبْر البحر الأحمر ضد أوامر ملوكهم؛ ليجنوا أرباحًا ببيع القرفة والقرنفل وجوز الهند وغيرها، وهو ما يوضِّح أن الجيل الثاني من البرتغاليين (المولودين في الهند) فضَّلوا مصالحهم الذاتية على مصالح وأرباح ملكهم، كما أن احتكار البرتغاليين لتجارة التوابل ورفعهم لأسعارها في أوروبا بصورة كبيرة معتمدين على محاصرتهم للشواطئ العربية أدَّى إلى تزايد الطلب عليها في موانئ الشرق التي كان عليها أن تبحث عنها لإخراجها(4).

ولم يستمر الوضع طويلًا، فما لبث أن وقَع البرتغاليون تحت سيطرة الإسبان في عام 1580م، وهو ما أدَّى إلى انهيار النفوذ البرتغالي في البحار العربية والشرقية وعدم استمرارها في احتكار تجارة الهند، كما حلَّ الهولنديون والإنجليز محلَّ الإسبان فيما بعد، وقيام المنافسة بين هؤلاء أدَّى إلى الجمْع بين الطريق البرِّي والطريق البحري؛ مما أعاد إلى الولايات العثمانية ومنها مصر ثقلها التجاري مرة أخرى (5).

لقد أدت هذه العوامل إلى عودة الطرق التجارية إلى ما كانت عليه سابقًا، وعودة النشاط للسوق المصرية، وتبادل العلاقات مع دول أوروبا، ونشأ عن ذلك قيام حركة تجارية نشطة خلال العصر العثماني جذبت الأوروبيين لتلك السوق لممارسة الأنشطة المختلفة، ولاسيما التجارية منها. وعادت للقاهرة أهميتها واجتذبت الكثيرين من الرعايا الأوروبيين، وكذلك عادت للإسكندرية أهميتها مركزًا للتجارة بين الشرق والغرب، وأصبح ثلثا التجارة الواردة عن طريق البحر الأحمر والمحيط الهندي تمرُّ بهما، ليذهب جزءٌ كبيرٌ منها إلى تركيا وأوربا، وبذلك أصبحت سوقًا لتوزيع المنتجات الأوروبية (6) ومن الواضح أن ذلك قد جعل منها مركزَ ثقلٍ للحياة الاقتصادية، جذب إليها الكثير من الجاليات الأوروبية كالفرنسية، والإنجليزية، والبنادقة، والجنوية، وغيرها.

وعند النظر بدقَّة للنشاط التجاري الفرنسي في مصر، نجد أن فشل فرنسا في منافسة الهولنديين والإنجليز في المحيط الأطلنطي والهندي دافعًا إلى التفكير في تحويل تجارة الشرق إلى طريق آخر غير طريق رأس الرجاء الصالح، ظهر في وزارة الخارجية الفرنسية اتجاهان: أما الاتجاه الأول فكان استخدام الطريق المصري الذي لم يكن السبب فيه تشجيع التجارة، وإنما كان أساسه قائمًا على

القضاء على طريق رأس الرجاء الصالح، وبالتالي نفوذ هولندا وإنجلترا، حيث كان الوزير الفرنسي كولبير COLBERT يرى أن "هولندا يمكن قهرها عن طريق مصر بسهولة أكثر من قهرها في أملاكها، وبذلك يمكن تجريدها دون صعوبة من خيرات الشرق[7].

تبع ذلك اهتمام الحكومة الفرنسية بأمور الجالية الفرنسية بالقاهرة وكلهم من التجار، ووكلت بذلك الغرفة التجارية في مرسيليا، فصدرت مراسيم ملكية بتاريخ 21 أكتوبر 1685م تحرم مغادرة فرنسا للاتجار في "الليفانت"-شرق البحر المتوسط-إلا بتصريح من الغرفة [8].

ومن الجدير بالذكر أن نشاط الجالية الفرنسية في مصر من حيث القلة أو الكثرة أو حجم النشاط التجاري ارتبط بالظروف السياسية التي ألمت بوطنِهم الأمَّ. وعندما استقرت الأوضاع السياسية في فرنسا انعكس ذلك على نشاط وأعداد الجالية الفرنسية في مصر، والمنافسة لتجَّار الجاليات الأخرى والتفوُّق عليهم في هذا المجال، مما عزَّز من مكانة فرنسا لدى الباب العالي[9]، وهو ما كان له أثره على دوْر القناصل الفرنسيين في النشاط التجاري.

أما الإنجليز، فكانوا متحمِّسين جدًّا لطريق رأس الرجاء الصالح خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبخاصة منذ أسَّسوا "شركة الهند الشرقية الإنجليزية" عام 1600م، وتبع ذلك إهمالهم طريق البحر الأحمر، ولم يوجِّهوا اهتمامًا جديًّا إلى التجار الإنجليز القلائل الموجودين في مصر؛ حيث كان الوجود الإنجليزي في مصر لا يعدو إنجليزيَيْن يعيشان في القاهرة، وواحدًا في الإسكندرية[10]، ويرى البعض أن ثمَّة شكًّا في هذا العدد، لعثوره على العديد من الوثائق التي تتعلق بالفترة ذاتها، تؤكد وجود عدد أكبر من الإنجليز[11].

بيد أن النشاط التجاري الفرنسي في مصر لفت نظر الإنجليز لمقدار الأرباح التي جناها الفرنسيون من استخدام الطريق المصري، فعملوا على الاستفادة منه أيضًا، وعزموا على تأسيس قنصلية دائمة لهم، فعيَّنوا التاجر الإنجليزي فليت وود Fleet Wood قنصلًا في عام 1696م، وبفضل هداياه للباشا ورجال الجمارك حصل على اعتماده رسميًّا في القاهرة، وبذلك وُجد في مصر ميدان لتصادم الفريقين المتنافسَيْن: الإنجليز والفرنسيين.

ورغم المحاولات الفرنسية لدى الباب العالي لمنع ازدياد النفوذ الإنجليزي "التجاري" في مصر، فإن الإنجليز نجحوا من خلال وساطة سفيرهم في الآستانة اللورد باجت Lord Paget في استصدار "خط شريف" من السلطان عام 1698م، يقرّر للتجار الإنجليز الامتيازات نفسها

التي سبق منحها للفرنسيين عام 1686م، ومن بينها جعل الرسوم الجمركية على البضائع الواردة من السويس إلى الإسكندرية 3%[12].

وعلى الرغم من أن القنصل الإنجليزي في القاهرة، كان له مركز يساوي مركز القنصل الفرنسي ويتمتع بامتيازاته نفسها، فإن النشاط الإنجليزي على الطريق المصري كان محدودًا ويكاد يكون مقصورًا على استيراد البُن اليمني من ميناء المخا، والأقمشة التي كانت أقل جودة من الأقمشة الفرنسية، وإن كانت أثبت منها ألوانًا؛ أي يتلخَّص في الاستيراد من مصر والتصدير إليها، ولم تستخدم البحر الأحمر طريقًا للتجارة.

ومهما يكن من أمر، فقد تضاءل الوجود الإنجليزي في مصر حتى توفِّي آخر تاجر إنجليزي عام 1752م. ولم يبقَ في مصر سوى القنصل الإنجليزي، والذي طلب إعفاءه من منصبه عام 1766م، وأغلقت القنصلية أبوابها، واضمحلَّ النشاط الإنجليزي في مصر تمامًا. وساعد على ذلك انشغال إنجلترا في حرب السنوات السبع 1756-1763م، ونشاط القراصنة الفرنسيين في البحر المتوسط[13].

وإذا أخذنا مثالًا ثالثًا للنشاط التجاري الأوروبي عبْر مصر، نجد البنادقة الذين كانوا أسبق من الإنجليز بل والفرنسيين في النشاط التجاري في مصر، حيث يرجع وجودهم إلى عصر سلاطين المماليك، واستمر خلال العصر العثماني، فقد تقابل السلطان سليم مع قنصلَي البنادقة في مصر والشام، وقدَّما له فروض الطاعة والولاء، وعقد معهم معاهدة في عام 923هـ/1517م نصَّت على معاملة البنادقة بالاحترام والعدالة، وألا يؤدوا سوى الرسوم المفروضة عليهم[14].

وعلى أية حال، كان ذلك عرضًا سريعًا للنشاط التجاري الأوربي في مصر بشكل عام، وتوطئة للنشاط التجاري للقناصل في مصر بشكل خاص.

ساعد وجود الخانات وكذلك شبكة الوكالات على تسهيل عملية التجارة؛ حيث كان لها دورها في تسهيل عملية التجارة، وساعدت التجار على تخزين بضائعهم وبيعها بالجملة، وقد أشارت الوثائق للخانات مثل خان "النصارى الفرانسة"[15]، واستأجر القنصل الإنجليزي بنيامين Benjamin وكالة بالإسكندرية ودفع من أجرتها 516 نصف فضة(بارة) من خلال وكيله أندريا بن دموسةAndrea الإنجليزي للزيني بلال بن علي مالك الوكالة[16] حيث اشتغلت معظم الجاليات في الإسكندرية بالتجارة[17].

أولًا: تجارة المنسوجات والجلود ومواد الصباغة:

1- الأقمشة:

تُعد الأقمشة من الصناعات المهمَّة التي ازدهرت في مصر عبْر العصور، ولم تضمحل خلال العصر العثماني، بل أشار إليها الرحَّالة الذين زاروا مصر خلال تلك الفترة، وذكروا ازدهارها بل وانتشارها في ربوع مصر شمالًا وجنوبًا[18]، وكان إنتاج الأقمشة الشعبية ذات القيمة المنخفضة منتشرًا في أنحاء مصر، وتخصّصت بعض المدن في صناعة أنواع معينة منه مثل: المحلَّاوي، والغزَّاوي، والبطاني، وغيرها[19].

وكانت المنسوجات هي المنتج الحِرفي المصري الوحيد الذي شقَّ طريقه إلى أوروبا، فكانت المنسوجات الكتانية والقطنية أهم هذه المنسوجات، وكانت فرنسا أهم جهة تستورد تلك المنسوجات بنسبة تعادل تسعة أعشار ما ينتج منها. وقد انتشرت بالقاهرة أسواق متخصصة في الأقمشة الهندية وبيعها وإعادة تصديرها إلى أوروبا، مثل: سوق الفحَّامين، والغورية، والبندقيين، وباب زويلة، والشرب، وأمير الجيوش، وغيرها[20].

ويُعد الجوخ والكتان من الأقمشة المهمَّة والتي تصدَّر إلى لندن، ولعب القناصل دورًا في ذلك مثل القنصل الإنجليزي والفرنسي، فضلًا عن التجار الذين نشطوا في حركة التصدير بين مينائَي الإسكندرية ومرسيليا[21].

وأمدتنا وثائق محكمة الإسكندرية بعملية بيع كمية من الكتان طرفاها القنصل الإنجليزي "بنيامين"، من خلال وكيله هارون بن سلمون اليهودي الربان ترجمان طايفة الإنجليز، وسيمون بن أنتوني simon anthony القنصل الفرنسي "السابق"، من خلال وكيله فرنسيسكو بن بلندري بمبلغ ثلاثة وثلاثين دينارًا[22].

غير أن تجارة الأقمشة الهندية بدأت في الانحدار التدريجي خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر؛ بسبب نجاح إنجلترا وفرنسا في تقليد الأقمشة الهندية، ففي عام 1759م، كانت صناعة الأقمشة على النمط الهندي قد انتشرت في فرنسا وقبلها في إنجلترا وسويسرا، وبدأت هذه الدول في تصديرها إلى شرق البحر المتوسط، وبنهاية القرن الثامن عشر كانت مصر تستورد ما بين 1.000 إلى 1,1000 بالة من الأقمشة الفرنسية[23].

ومثَّلت الأصواف أكثر من نصف الصادرات الفرنسية إلى مصر[24]، وقد أشار القنصل الفرنسي إلى ذلك بقوله: "كان يشتد الطلب عليه خاصة مع استعداد قافلة الحج للرحيل؛ حيث

يتم إعداد تشكيلة خاصة: أحمر، وأخضر، وأزرق، ويباع منها العديد من البالات"، وقد حقق التجار الفرنسيون أرباحًا كبيرة من هذه التجارة خاصة في موسم الحج، عندما لا ينافسهم فيها أحد، وفيما بين عامَي 1783-1785م، حيث قدِّرت هذه الأرباح ما بين 35-40%، وحقق التجار الإنجليز -رغم قلتهم- مكانة مهمة في السوق المصرية، حيث باع تاجر إنجليزي إلى أحد التجار المسلمين كمية جوخ بـ400 دينار ذهب[25].

2- تجارة الجلود:

من أهم السلع التي تم تداولها بين مصر و أوروبا عبْر البحر المتوسط، ولعلها كانت الأهم قبل تطور تجارة البن في القرن السابع عشر، وتزخر سجلَّات المحاكم الشرعية بالعديد من القضايا حول صفقات بيع الجلود، فنجد الفرنسيين يشترون 98 جلد جاموسي وبقري، و106 جلد أثوار، تم شحنها على إحدى المراكب لنقلها إلى فرنسا.

ولعب الفرنسيون دورًا كبيرًا في تجارة الجلود، حيث وجد ادعاء أحد التجار المصريين على تاجر فرنسي يُدعى بينون بن تسير الفرنسي بـ225 قرشًا ثمن جلد جاموسي بالإسكندرية[26]، وتاجر مصري يُدعى الحاج سليمان الجلَّاد له عند تاجر فرنسي يُدعى فرنسيسكو ابن دانيال، 140 قرشًا ثمن "جلود بقري وجاموسي"[27].

وعلى الرغم من أن الوثائق لم تشر صراحةً لدور القناصل في تجارة الجلود، غير أن ثمة وثيقة عُثر عليها رصدت تدخل وكيل القنصلية الفرنسية بالإسكندرية، والذي حضر إلى المحكمة لحل قضية بين تاجر جلود مصري وآخر فرنسي وشهد "بقبض عوايد القنصلية على الجلد"[28].

3- تجارة النطرون:

يدخل النطرون في صناعة الزجاج المورانو، كما يستخدم في صناعة الصابون والصودا وكان له أهمية كبيرة في ذلك العصر، وقد نجح القنصل كارلو روزيتي Carlo Rossetti البندقي في الحصول على امتياز استخراج النطرون من الطرانة وتصديره إلى أوربا، وعهد بهذه المهمة إلى ابن أخته السنيور فيراري Ferrari[29].

وكانت إنجلترا بحاجة إلى الملح الصخري الذي يفيد بشكل مباشر المجهود الحربي البريطاني في الوقت الذي يحرم فرنسا منه؛ ولذلك سعى الإنجليز للتباحث مع القنصل روزيتي الذي كان يمتلك منطقة كبيرة للنطرون على النيل، وكان مستعدًّا لإمداد إنجلترا بخمسة آلاف قنطار في العام، على أن يتم التباحث مع روزيتي باعتباره الشخص المناسب لذلك[30].

ولم يكن الفرنسيون يهتمون بالنطرون ولا يقبلون على شرائه في القرن السابع عشر، وإن أشار القنصل الفرنسي "بريمون Bremont" في عام 1656م إلى "أنه من عدة سنوات كان الباشوات يجبرون رعايا الدولة الفرنسية أن تشتري النطرون، وعندما احتجّ القنصل سجنَه الباشا[31]. وبذلك يكون النطرون من السلع التي كان لها مكانتها في التجارة الدولية آنذاك، وحاز على اهتمام القناصل خاصة في نهايات القرن الثامن عشر.

4- تجارة النِّيلة:

يُعرف نبات النِّيلة عند الفرنسيين باسم "النيلج"، وكان من السلع التي تفرض عليها رسوم جمركية[32] ومارس القنصل الفرنسي "سيمون بن أنطون" تجارة النيلة الذي شارك أحد المسلمين للتجارة فيها لفترة أكثر من ثلاث سنوات، وبعد وفاة هذا التاجر استمر القنصل في التجارة مع أولاده، وحين تم تصفية الشركة، كان رأس مال القنصل قد وصل إلى ثمانية وعشرين ألف بارة[33].

واشتغل أفراد من الجالية الفرنسية في تجارة النطرون وشاركوا بعض التجار اليهود، وعندما توفّي التاجر الفرنسي كان للتاجر اليهودي عنده مبلغ من المال؛ مما دفعه لشكاية القنصل الفرنسي بصفته مسؤولًا عن أفراد جاليته[34].

ولم يقتصر دور القناصل على التجارة بين مصر و أوروبا، بل نجد أنه قد امتد نشاط القنصل البندقي كارلو روزيتي إلى جدة، وأقام فيها بيتًا تجاريًّا، وعهد بإدارته إلى أخيه بالثازار Balthasar. وقد ذاع صيت روزيتي، واتسعت علاقاته التجارية لدرجة أن المسافرين الإنجليز في مصر كانوا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تحت حمايته[35].

وقد ارتبط بالنشاط التجاري عمليات تهريب البضائع أو بالتجارة تحت حماية من يتمتع بالامتيازات الأجنبية نظير سداد الرسوم القنصلية. وفي فترات عدم تعيين قناصل لبعض الدول بمصر كإنجلترا، لجأ تجارها إلى التعامل باسم التجار الفرنسيين نظير تلقيهم عمولة؛ مما أدَّى إلى غضب الحكومة الفرنسية، وأصدرت مرسومًا عام 1688م يقضي بالاستيلاء على البضائع الإنجليزية المهرَّبة وغرامة ثلاثة آلاف جنيه وإرسال المخالفين من التجار الفرنسيين إلى فرنسا، وتم تعيين مفتشين بالقاهرة والإسكندرية لمراقبة تهريب السلع، وقد فشلت هذه الإجراءات بسبب تغاضي القنصل الفرنسي عن عمليات التهريب لاستفادته المادية من هذه العمليات، واكتفى بتوقيع غرامة خمسمائة جنيه على من يتم ضبطه من الفرنسيس[36].

وإزاء لجوء التجار إلى الاستمرار في التهريب، طالب ملتزمو الجمارك وتشدَّدوا في معرفة هُوية السفن والمراكب الداخلة إلى الميناء، ومن ذلك مطالبتهم لوكيل القنصل الفرنسي بالإسكندرية بإخبار الفرنسيين بضرورة تعليقهم بيرق الفرنسيين حتى يسهل معرفتهم[37].

وقد فرض السلطان في مصر رسومًا على الحوانيت قيمتها دينار ذهب زنجرلي[38]، وإن كان القناصل معفيْنَ من الرسوم على مستلزماتهم من المأكل والمشرب، فكثيرًا ما قام موظفو الجمرك بتحصيل الرسوم عليها[39] الأمر الذي أجبر أحد المسؤولين على الذهاب إلى الجمرك والتأكد "من أن العادة القديمة وإلى تاريخه في كل عام يسامح لقنصل طايفة الفرانسيس أربعين بتية مملوءة من الشراب الذي يتعاطونه"، وعلى الرغم من أن سلطات الجمرك لديها أمر بتحصيل "ثمانية قروش ونصف على كل بتية"، فقد أمر الأمير أحمد جاويش بصرف ما يتعلق على القنصل من الرسوم من مال الديوان"[40].

وعلى الرغم من معاملة السلطات للقناصل معاملة حسنة فإن بعضهم كان يتأخر في تسليم البضائع للتجار الذين اشتروها أو باعوها لهم، ومن ذلك تأخر القنصل "سيمون" في دفع أقساط ثمن الكتان؛ مما دفع التجار لدفع دعوى قضائية ضده أمام القضاء[41].

ومهما يكن من أمر؛ فقد كان للقناصل اهتمام بالتجارة، وتمتعوا بتسهيلات وإعفاءات جمركية كبيرة، في ظل نظام الامتيازات التي مكَّنتهم من إتمام الصفقات التجارية وعمليات النقل البحري التي كان للأوربيين دورٌ كبيرٌ فيها بشكل عام.

ثانيًا: تجارة الحبوب والمشروبات

1- تجارة الحبوب:

صُدِّر القمح والأرز إلى أوروبا، حيث لم تحظر الدولة العثمانية تصدير القمح في ظل أزمنة الرخاء وزيادة الإنتاج في مصر وانخفاضه في أوروبا؛ في ظل ما انتاب أوروبا من قصور واضح في إنتاج القمح وغيره، حيث كانت حبة القمح وغيره تنتج حبات قليلة، وهذا ما فسَّر اهتمام الأوروبيين بالدلتا ومناطق الإنتاج المحيطة بها في القرن الثامن عشر(42).

وعندما كانت أوروبا تعاني نقصًا في الحبوب، كانت تستورد من مصر كميات منها، ولاسيما القمح. وقد حدث خلال العامين اللذين سبقا الحملة الفرنسية على مصر(1798-1801م)، حين تم شحن عشرين سفينة محمَّلة بالحبوب، وكانت الكميَّات تصل إلى نحو ثلاثة آلاف إردب(43).

2- تجارة التوابل:

كان للتوابل أو "الأفاوية" –كما كان يُطلق عليها – أهمية كبيرة في أوروبا العصور الوسطى؛ لدرجة أن مهر البنت كان يقدَّر بما يمكن شراؤه من توابل. ومع وصول الهولنديين ثم الإنجليز إلى مياه المحيط الهندي، عملوا على السيطرة على تجارة التوابل وعدم وصولها إلى الشرق، فتحوَّل الجزء الأكبر من تجارة التوابل مرة أخرى إلى طريق رأس الرجاء الصالح، لكن ذلك لا يعني أن تجارة التوابل قد توقَّفت تمامًا عن المرور عبر البحر الأحمر، فقد ظلت مصر طوال النصف الأول من القرن الثامن عشر توفِّر احتياجاتها وتمد عاصمة الدولة العثمانية عن طريق البحر الأحمر ومن ميناء جدة بالذات، فنجد الخواجة حدو بن عربي ورد له في عام 1132هـ/1720م من جدة إلى السويس 490 قنطار فلفل قيمتها 553540 بارة، وكان قد مات وهو ما ورد في حجة تحرير تركته، كما وردت كميات أخرى لغيره من التجار(44).

وقد لعب البنادقة وكذلك الفرنسيون دورًا كبيرًا في تجارة التوابل الواردة عبر البحر الأحمر؛ حيث كانوا يشترون كميات كبيرة منها ويشحنونها إلى أوروبا عبْر مينائي دمياط والإسكندرية(45).

واحتل القرنفل مكانة مهمة في التجارة خاصة المستوردة من الهند، حيث اشترى القنصل الفرنسي "سيمون" من أحد التجار المشارقة كمية كبيرة منه للإتجار فيها بسبعة عشر ألف قرش وثلاثمائة وأحد عشر قرشًا، دفع منها ألفا قرش وتسعمائة وأحد عشر قرشًا، والباقي تم تقسيطه على أن يدفع في نهاية كل شهر أربعمائة قرش(46).

3- تجارة البُن:

البُن أو القهوة ذلك المشروب الذي لا يخلو بيت ربما في العالم منه بمجرد ظهوره وبداية تداوله، دار حوله جدل واسع بين الفقهاء حتى توصلوا إلى صيغة توافقية تبيح شربه، وفي ذلك يقول البعض عن شرب القهوة: "والحق إنه في ذاته لا إسكار فيه وإنما فيه تنشيط للنفس"(47).

وارتبطت بدايات تصدير البُن إلى أوروبا مع نهايات القرن السابع عشر. وقد أفاد التجار الأوربيون من تجارة البُن وجنوا أرباحًا طائلة من وراء ذلك. وكانت معظم الكميات المصدرة إلى أوروبا تخرج عن طريق التهريب، ثم أصبح البُن على قمة صادرات مصر إلى أوروبا وبخاصة فرنسا، وقام القنصل الفرنسي "بيرمونت" بالعديد من الصفقات التجارية في البُن(48) وصارت فرنسا أكبر

مستورد لهذه السلعة من مصر إذ كان يصدر إليها وحدها نصف ما تستورده أوروبا من البُن، ويرجع ذلك لأنها تقوم بإعادة تصدير جزء منه إلى بعض الدول الأوروبية كإنجلترا وبلاد الألمان(49).

ورغم قرارات الحظر على تصدير البُن إلى أوروبا فإن القنصل الفرنسي "بليران Pelleran" أعطى في عام 1712م أحد قادة أوجاق الإنكشارية(50) عن كل فردة بن يتم تهريبها قرشًا وخمس بارات، وتمكن القنصل الفرنسي في عام 1716م من الحصول على إذن يسمح بتصدير 1300 فردة بن مقابل 3 قروش عن كل قنطار، بل إن الباشا أعلنها صراحة للقنصل الفرنسي أنه "يتعين عليهم أن يسووا الأمر معه، وأنه يمكنه أن يعطيهم تصريحًا بشحن ألفين أو ثلاثة آلاف فردة سنويًّا، وقد أيَّد الأمراء كذلك مطالب القناصل الدائمة للسماح بخروج البُن تحت حماية عساكرهم نتيجة الإكراميات الكبيرة التي كانوا يحصلون عليها(51).

ثالثًا: تجارة الرقيق وافتداء الأسرى:

1- تجارة الرقيق:

رغم أن عقد الذمة أقر عدم امتلاك غير المسلمين للرقيق، فإننا وجدنا فرنسيسكو بن دلفين النصراني البندقي قنصل البنادقة بمصر يشتري من أحد المغاربة وشريكه نصرانيًّا إنجليزيًّا، شخص نصراني بندقي "شايب اللحية" بثمانية وتسعين دينارًا(52)، و"جاكوا ابن لوجيه الفرنساوي طبَّاخ قنصل الفرنسيس" يشتري جارية من أحد العسكر، وكانت جارية حبشية تُدعى مريم النصرانية بأربعة آلاف بارة(53)، وقام بعتقها(54)، ثم تزوجها(55). ولعل هذين النموذجين يشيران -بشكل قاطع- إلى أن امتلاك القناصل ومعاونيهم للرقيق كان معتادًا.

2- افتداء الأسرى:

انتشرت القرصنة بشكل كبير في البحر المتوسط في العصر العثماني، ومارستها كل القوى التي لها وجود فيه، ومن ثم وقع الكثير من المسلمين أسرى في يد القراصنة وبخاصة قراصنة مالطة الذين كان لهم باع طويل في القرصنة خلال العصر العثماني(56)؛ ولذا كان على القناصل الأوروبيين المرتبطة دولهم بعلاقات ومعاهدات مع الدولة العثمانية القيام بدور في فداء الأسرى بل نجدهم يسبقون الأحداث ويقدمون "عرضحال" – التماسًا – للباشا في القاهرة، وهم "لميرة قنصل طايفة الفرنسيس ووبلام فارنيتوم قنصل طايفة الإنكليز" بأن القراصنة ازداد نشاطهم في البحر المتوسط "ويخشى على المسافرين وأرزاق التجار التي تشحن بالمراكب إلى بلاد الإسلام، وأنهما من الآن صارا

لا يأذنان بإشحان أرزاق المسلمين بمراكبهم وإذا شحن شيء لهم من الآن وحصل فيه شي(شيء) لا علاقة لهما في ذلك لا بضمانة ولا بكفالة مطلقًا والتمسوا بيورلدى بذلك"(57).

ويذكر "ريمون" أن القرصنة التي مارسها المالطيون على وجه الخصوص مثلت إزعاجًا لأرباب النقل المحلّي، وهو ما كان يسعد كثيرًا القناصل، فكتب تاتبو في عام 1778م: "إنه من الضروري للغاية من أجل دعم القافلة التجارية الفرنسية؛ أن يظهر القراصنة بين الحين والآخر أمام بوغاز دمياط، وأن يقوموا ببعض المصادرات والنهب، وبدون هذه الوسيلة ستظل المراكب المحلية تقوم بنقل كل التجارة تقريبًا على ساحل سوريا"(58).

ولكن ليس معنى ذلك أن القناصل على المستوى الرسمي يعلنون ذلك بل على العكس –كما أشرنا – فقد طلب القنصل الفرنسي في مصر إلى نظيره في مالطة يأمره بإطلاق أسر رجلين ودفع فديتهما وإعادتهما إلى مصر(59).

ولم يقتصر دور القناصل على لعب دور في افتداء أسرى القرصنة في البحر بل لعبوا دورًا مماثلًا حال وقوع أحد رعايا دولهم في أسر العربان، حيث أسر العربان أحد التجار الفرنسيين الذي كان يشتري الصوف، فما كان من القنصل الفرنسي بعدما علم بالواقعة إلا أن أرسل أحد مساعديه بصحبة أحد المصريين الذي له علاقة بهؤلاء العربان وفك أسره مقابل ستين دينارًا ذهبًا، وسجَّلوا حجة بمحكمة الإسكندرية تشير إلى أن التاجر فرنسي ومن الرعايا الفرنسيين التابعين لفرنسا والمرتبطين مع الدولة العثمانية بمعاهدات، وعلى حد تعبير الوثيقة "عهد نامه وأحكام شريفة سلطانية" وتم تسجيل حجة بذلك في محكمة الإسكندرية الشرعية(60).

رابعًا: النقل البحري:

يُعد النقل البحري من الأنشطة الاقتصادية التي مارسها الأوربيون، ولعب القناصل دورًا في تنظيمها لتحقيق الهدف المرجو منها، وقد تنوَّعت السفن الأوروبية التي حققت تفوقًا كبيرًا في مجال الملاحة البحرية، خاصة في البحر المتوسط الذي كان الطريق البحري الأوحد– آنذاك– الذي يربط مصر التي كانت مقرًا للقناصل ودولهم(61)، وامتلك الأوربيون أنواعًا مختلفة من السفن التجارية الكبيرة مثل الشايقة، والتي استخدمت في نقل الأشخاص، وكذلك كقطع حربية واستخدمها العثمانيون، واليونانيون، والإيطاليون(62).

وكان الغليون من السفن المهمة وشكل أحد قطع الأساطيل العثمانية والأوروبية، وكان يُعد من السفن المستأمنة "الغليون الفرنساوي المستأمنة" والذي استخدم لنقل البضائع عبر موانئ البحر المتوسط(63).

وقد نظم قانون نامه مصر 1525 حركة السفن في الموانئ المصرية، "وعندما تجيء سفينة من عند الفرنجة إلى موانئ (مصر) تُرسل من قناصلهم الدفاتر الخاصة الممهورة الخاصة (برسوم) الأمتعة المرسلة من قبلهم. وإذا حان ميعاد تبديل قنصل من هؤلاء، جاء بذلك الدفتر مختومًا إلى مجلس القضاء واطلع عليه الناظر والأمين"، وعلى القاضي أن يباشر بنفسه في تلك الموانئ ويتابع المخصصات المتعلقة بالأموال السلطانية على وجه العموم، ويتحقق من المحاصيل التي تحملها السفن جميعها في الذهاب والإياب(64).

وكان يسمح للقناصل بتحصيل رسوم على البضائع الواردة والمشحونة الخاصة برعاياهم، وكان بعض القناصل يحصلون الرسوم على رعايا بعض الدول الأخرى؛ ولذلك تلزم المراكب برفع علم الدولة التي ترعى رعايا الغير، وطالما أن المراكب ترفع علم دولة ما فيجب عليها دفع الرسوم، وحدث أن رفعت بعض المراكب الإنجليزية والفرنسية أعلام البندقية، وأدى ذلك إلى أن فرض القنصل البندقي الرسوم عليها، لكنهم رفضوا الدفع بحجة أنهم تابعون لدولهم، ولكنهم ألزموا بالدفع طالما أنهم رافعون علم دولتهم(65).

ولعبت الشاحنات المستأمنة دورًا واضحًا في النقل البحري، وكان على القنصل أن يطلع على الشاحنة التي سيتم ضمانتها تنفيذًا للمعاهدات التجارية بين الدولة العثمانية والبلد التي جاءت منه الشاحنة، وبذلك يحمي مصالح الشاحنين من التجار. وقد كان القنصل يرفض ضمانة الشاحنة إذا وجد بها تلفًا يحول دون وصولها إلى الميناء المتفق عليها سالمة، كما كان القناصل يخلون مسؤوليتهم أمام الديوان العالي عن أية سفينة تنتمي لبلادهم تخرج من الموانئ المصرية دون ضمانة(66).

وعقب تأكد القنصل من سلامة الشاحنة وعدم وجود معوقات تحول دون وصولها سالمة إلى الجهة المقصودة، فإنه يضمنها ويتعهد بالنيابة عن ربانها بتوصيل البضائع إلى الجهة المتفق عليها وتسليمها إلى أربابها وإحضار سند بوصولها، كما يتعهد بالقيام بدفع ثمن البضائع، وكامل مبلغ أجرة النقل والمصاريف إذا حدث شيء من جانب القراصنة. فضلًا عن تخليص الأسرى المسلمين من أيديهم، وذلك وفقًا "لحكم القوانين القديمة الجارية بين السلطنة الشريفة وبين طايفة النصارى الفرنساوي، إنه إذا دخل أسير تحت بندير الفرنساوي المستأمن يطلق"، وقد وصل خطاب إلى

القنصل الفرنساوي بمالطة من القنصل الفرنسي بمصر يأمره بإطلاق أسر رجلين ودفع فديتهما وإرسالهما إلى الإسكندرية(67).

ويصدر فرمان من الديوان العالي بالقاهرة بناءً على تعهدات القنصل يحدد فيه اسم السفينة وربانها وضامنها ووجهتها وحمولتها ثم يسجل هذا الفرمان بمحكمة الثغر، وعندئذ يسمح للسفن المستأمنة بالإقلاع(68).

ومن الجدير بالذكر، أن هناك شاحنات أجنبية تقوم بالنقل البحري بين الولايات العثمانية دون أن تحصل على ضمان القنصل ،فتكون بذلك تحت حماية وأمان السلطات المحلية.

وقد حضر القنصل الفرنسي استلام أحد التجار الشوام بضاعة له قادمة من ميناء اللاذقية وتسلمها من قبطان السفينة الفرنسي(69) وحضر وكيل قنصل الإنجليز والفلمنك الإشهاد على صلاحية "المركب الشايقة المالحي الكاملة العدة والآلة الصالحة للمسير على العادة.. وجميع ما هو مشحون بها"(70).

وتجدر الإشارة أن السفن الإنجليزية ظلت تتردد على الموانئ العثمانية تحت الأعلام الفرنسية طبقًا لأوامر الحكومة العثمانية إلى أن استطاع أحد التجار الإنجليز ويُدعى أنطوني جنكنسن عام 961هـ/1553م، مقابلة السلطان سليمان القانوني(1520-1566) في حلب وهو يستعد للزحف على فارس، ونجح في الحصول على موافقة السلطان العثماني له على الاتجار داخل ممتلكات الدولة على قدم المساواة مع البنادقة والفرنسيين، وعلى ألا يدفع أكثر من الرسوم المقررة، ثم عقدت معاهدة بين الإنجليز والسلطان مراد (982-1005هـ/1574-1596م) في عام 986هـ/1578م وتطور الأمر بعد ذلك حتى أصبح للإنجليز شركات داخل الدولة العثمانية، وأصبحوا ينالون امتيازات مثل امتيازات البنادقة والجنويين والفرنسيين(71).

وجرت العادة تأخير إقلاع السفن المستأمنة من الموانئ المصرية حال استعداد السفن الإسلامية للإقلاع، فيتم تأخير السفن المستأمنة خوفًا من إرشادهم للقراصنة لمواجهة السفن الإسلامية "ما عدا الشيطية فتسافر بعد سفر مراكب المسلمين بيومين(72)، وذلك لتعرض السفن الإسلامية لهجمات القراصنة، لدرجة أن قناصل الدول الأوروبية خاصة إنجلترا وفرنسا رفضوا ضمان السفن الإنجليزية والفرنسية الناقلة للتجارة لنواحي الدولة العثمانية خوفًا من تحملهم مسؤولية هجمات

القراصنة عليهم(73)، وعلى ذلك لعب القناصل دورًا نشطًا في حركة النقل البحري، وكانت أحد أهم مهامهم في ذلك العصر.

خامسًا: الاستثمارات العقارية والقروض:

1- الاستثمارات العقارية:

تُعد الاستثمارات العقارية من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي مارسها القناصل، وتنوَّعت هذه الاستثمارات من بيع واستئجار وتأجير وإسقاط، حيث باع القنصل كارلوروزيتي عقارًا بحارة التركماني بالموسكي "معروف بسكن الخواجا راشتي الإفرنجي" ليوسف بن شكري الحلب بمبلغ قدره ثلاثة آلاف ريال حجر بطاقة أي 270.000 بارة وهو مبلغ ضخم بمقياس ذلك العصر(74).

واستأجر روزيتي من أنطون بن يوسف الأرمني وإخوته عقارًا بحارة التركماني بالموسكي ثماني سنوات بأجرة قدرها 100 ريال حجر بطاقة سنويًا(75). كما استأجر روزيتي بالوكالة عن زوجه بربارة بنة يوسف الزنانيري وزوج أخيه كاترنيه بنة يعقوب الأرمني قطعة أرض فضاء وجارية في وقف الشيخ محمد الدمرداشي تسعين سنة كاملة(76)، وكان الإيجار الطويل هذا أسلوب من أساليب الانتفاع الاقتصادي بالأوقاف هذه ناحية والناحية الأخرى أن العين المستأجرة وقف إسلامي، وهو ما يؤكد سلاسة المعاملات والعلاقات الطيبة التي ربطت أهل الذمة من الإفرنج وباقي الطوائف في المجتمع المصري الذين عاشوا بين ظهرانيه.

وأسقط القنصل روزيتي – كوكيل عن زوجه وزوج أخيه – عقارًا عبارة عن ممشاة لأحد النصارى الشوام بمبلغ 3200 بارة(77) وفي المقابل أُسقط لروزيتي – كوكيل عن زوجه وزوج أخيه كذلك – عقار مدة طويلة تسعين سنة كاملة مقابل تسعين ألف ريال حجر بطاقة(78).

وعلى أية حال كان لبعض القناصل دور في الاستثمارات العقارية وهو لون مهم من ألوان النشاط الاقتصادي آنذاك.

2- القروض:

تُعد القروض من أحد أنشطة المرتبطة بالتجارة التي مارسها بعض القناصل، حيث وجدنا القنصل الفرنسي "ديمينو" يقدم مبلغ 212.500 بارة "لاقتضا ذلك لوفا ناولون المركب كون لم يوجد في كمرك ديوان الثغر ما يوفي النولون"، وهذا المبلغ أجرة المركب التي ستقوم بنقل "ذخاير العسكر" ولذلك اقترض كتخدا الباشا بالإسكندرية هذا المبلغ من القنصل الفرنسي وحددت الحجة المسجلة بمحكمة الإسكندرية مدة القرض "واحدًا وثلاثين يومًا بتمامها وكمالها ولا يؤجل ولا يؤخر

ساعة واحدة"، واقترض القنصل الفرنسي كليار موبيرو 414 دينارًا عن طريق وكيله ومترجمه. كما اقترض القنصل البندقي مبلغًا من المال وقام بسداده(79).

الخاتمة

من خلال ما سبق، اتضح أن القناصل مارسوا دورًا تجاريًّا مهمًّا، إبان القرن الثامن عشر؛ حيث كان القناصل في الأساس من التجّار البارزين، وكان الأوربيّون قد لعبوا دورًا بارزًا في التجارة عبْر مصر، خاصة بعد عودة النشاط التجاري إلى مصر وتعافيه، بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام 1498م بوقت ليس بطويل، وعاد للقاهرة والموانئ المصرية على البحر المتوسط أهميتها، وانتشرت الخانات والوكالات التي استقر فيها العديد من الأوروبيين لممارسة التجارة.

كما اتضح أيضًا أن تجارة المنسوجات والجلود ومواد الصباغة لم تضمحل إبان القرن الثامن عشر، بل على العكس، قد شهدت ازدهارًا واضحًا، وأن القناصل الأجانب في مصر كان لهم دورهم في استيراد وتصدير المنسوجات، والجلود، ومواد الصباغة بين مصر وأروبا.

وعلى صعيد تجارة الأغذية والمشروبات، فقد كان للقناصل دورهم فيها، حيث صدّروا القمح، والأرز، والتوابل، والبُن، بينما استوردوا القرنفل من الهند.

ولم تكن تجارة الرقيق ببعيدة عن القناصل الأجانب، حيث ثبت تجاوبهم مع هذه التجارة، كما حدث مع قنصل البندقية، والقنصل الفرنسي، كما كان للقناصل دورهم في افتداء الأسرى، سواء أمام حركة القرصنة خارج مصر وتحديدًا في البحر المتوسط، أو حتى مع العُربان داخل مصر.

وعلى صعيد النقل البحري، كان القناصل ضامنين لتلك المراكب، ولا يوافقون على إبحارها إلا بعد التأكّد من سلامتها وصلاحيتها للإقلاع. وثمة نشاط آخر مارسه بعض القناصل الأجانب، وهو الاستثمار في العقارات وتقديم القروض، حيث كان تقديم القروض يمثّل أحد سمات النشاط التجاري آنذاك، أما الاستثمارات العقارية فقد مارس بعض القناصل الاستثمار فيها سواء بالشراء، أو البيع، أو التأجير أو الاستئجار.

الملاحق

ملحق (1)

دور قنصل الإنجليز والفلمنك في التجارة عبر البحر المتوسط

«تصادق السيد الشريف كمال الدين بن عبد الكريم الأخميمي نقيب السادة الأشراف هو بالثغر الوكيل عن الذمي (غير مقروءة) النصراني ولد الذمي بولص الإفرنجي قنصل النصارى الفلمنك والإنجليز بالمدينة الثابت توكيله عنه فيما يذكر فيه وفي جميع تعلقاته وكالة شرعية .. على أن الذي كان جاريًا بيد الحاج سليمان والحاج إبراهيم الموكلين المذكرين أعلاه جميع المركب الشايقة المالحي الكاملة العدة والآلة الصالحة للمسير على العادة المرساة الآن ببر السنانية تجاه الثغر وجميع ما هو مشحونًا بها وهو خمسة عشر ألف لفة مطبوخة وفرد ... ومقدار خمسة عشر قنطار جبنة مما كان جاريًا بيد الحاج سليمان الوكيل... جرى ذلك وحرر في رابع شوال سنة ثلاثة وعشرين ومائة وألف من الهجرة.

المصدر: محكمة دمياط: س 1032-000421-179، ص78، م90.
تاريخ الوثيقة: 4 شوال 1123هـ/15 نوفمبر 1711م.

ملحق (2)

دور القناصل في الاستثمارات العقارية

«استأجر الخواجا روشتي ولد الذمي يوسف الإفرنجي البندقي لنفسه من بايعيه الذمي أنطون الشاب البالغ العذارين ولد الذمي يوسف كركور النصراني الأرمني وأتيه لوالده هما هوربه وأنه المرأتين وبما للذمي أنطون من وصاية على أخيه القاصر يعقوب المراهق ... جميع ملك بنا المكان الكاين بقنطرة الموسكي بحارة التركماني ... تواجر المدة الطويلة ثمان سنوات كاملة متوالية هلالية بأجرة قدرها ثمانماية ريال حجر بطاقة كل سنة ماية ريال بالسوية بين الورثة وتصادقوا على ذلك ... حرر في غرة ذي الحجة سنة أربع وثماني وماية وألف هجرية».

المصدر: محكمة القسمة العربية، س 1004-000615-123، ص ص71، 72، م126.
تاريخ الوثيقة: غرة ذي الحجة 1184هـ/18 مارس 1771م.

ملحق (3)

إقراض القنصل الفرنسي السلطات في مصر مبلغًا من المال أجرة مراكب لنقل العسكر

«أشهد على نفسه السيد إسماعيل أغا الحوالة بكمرك ديوان الثغر والأمير محمد أغا كتخدا الباشا لضبط مراكب البلا قانات المرساة الآن بمينا الثغر لأجل حمل ذخاير العسكر الخمس مراكب الميري لم يف بحملهم وحمل ذخايرهم التي وردت في خصوصهم ... أنهما اقترضا وتسلما ووصل إليهما من قنصل الفرنسيس بالثغر هو ديمينو الفرنسيسي الحاضر معهما بالمجلس مبلغًا وقدره مائتي واثنا عشر ألف وخمساية نصف فضة لاقتضا ذلك لوفا نولون المراكب كون لم يوجد في كمرك ديوان الثغر ما يوفي النولون واقتضى الأمر ذلك بحساب الأكياس المصرية ثمانية أكياس ونصف كيس حكمهما الحلول الشرعي وسبيله وذلك بموجب تمسك مكتتب باللغة التركية في خصوص ذلك مختوم بختم كل من السيد إسماعيل أغا ومحمد أغا وأن يرسل القنصل ذلك للقنصل موهود بلرن الفرنسيسي وبعد واحد وثلاثين يومًا بتمامها وكمالها ولا يؤجل ولا يوخر ساعة واحدة حسبما توافقوا على ذلك حرر في خامس عشر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين ومماية وألف من الهجرة».

المصدر: محكمة الإسكندرية: س 1029-001364-64، ص201، م352.
تاريخ الوثيقة: 15 ربيع الأول 1123هـ/3 مايو 1711م.

الهوامش

(1) أندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة ناصر إبراهيم وباتسي جمال الدين، مراجعة رؤوف عباس، ج1، ط1 المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص ص269، 270؛ أحمد فؤاد متولي، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدمات من واقع المصادر التركية والعربية المعاصرة، الزهراء للإعلام العربي، ط1، القاهرة، 1995، ص9.

(2) عطية القوصي، تجارة مصر في البحر الأحمر في العصر المملوكي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص46 وما بعدها.

(3) أندري كلو، سليمان القانوني، ترجمة البشير بن سلامة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991، ص342.

(4) حسام عبد المعطي، العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص ص109، 110.

(5) ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين)، ج1، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989، ص89.

(6) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، ط1، الإسكندرية، 1967، ص3.

(7) محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2016، ص ص114، 115.

(8) محمد أنيس، الخطوط الرئيسية لسياسة بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مجلة الجمعية التاريخية المصرية، المجلد الخامس، القاهرة، 1959، ص114.

(9) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(10) محمد أنيس، إنجلترا وطريق السويس في القرن الثامن عشر، ترجمة وتقديم وتعليق عبد الوهاب بكر، تصدير علي بركات، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2009، ص27.

(11) جمال كمال محمود، الأرمن في مصـــر في العصـــر العثماني، مركز الدراســـات الأرمنية، كلية الاداب، جامعة القاهرة، 2008، ص 177

(12) محمد رفعت رمضـان، المرجع السـابق، ص ص121، 122؛ علي مسـعد النادي، الامتيازات الأجنبية في مصر العثمانية 1517–1798م، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2016،، ص184.

(13) جمال كمال محمود، كارلو روزيتي، قنصـــل وتاجر بندقي في القاهرة العثمانية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2019، ص18.

(14) للمزيد من المعلومات عن نشـــاط البنادقة التجاري انظر جمال كمال محمود، حارة البنادقة بالقاهرة في العصر العثماني، بحث ضمن أبحاث كتاب تكريم الدكتورة لطيفة سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012.

(15) محكمة الإســكندرية، س 1029–001157–23، ص361، بدون مادة 21 جمادى الآخرة 994هـ/10 يونيو 1586م.

(16) نفســه، س 1029–001251–33، ص21، م38، 7 رجب 1009هـــــ/12 يناير 1601م.

(17) مايكل رايمر، جوانب اجتماعية واقتصـــادية من تاريخ الإســكندرية في القرن الثامن عشر، ضمن أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني (1517–1798)، إشراف رؤوف عباس وآخر، مركز النشر لجامعة القاهرة، القاهرة، 1991، ص ص274، 275.

(18) علي أحمد الطايش، المنســوجات في مصـــر العثمانية، دراســة فنية أثرية، رســالة ماجستير غير منشورة، قسم الآثار الإسلامية، كلية الآثار، جامعة القاهرة، 1985، ص ص19، 20.

(19) مصـــطفى كامل عبده، العلاقات التجارية بين مصـــر وبلاد الســـودان في القرنين السـادس عشـر والسـابع عشـر، رسـالة ماجسـتير غير منشـورة، قسـم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2012، ص ص58، 59.

(20) ج. دي شـاربرويل، دراسـة في عادات وتقاليد سـكان مصـر المحدثين، ترجمة زهير الشـايب، دار الشـايب للنشـر، القاهرة، 1992، ص128؛ عبد الرحيم عبد الرحمن،

فصـــول من تاريخ مصـــر الاقتصـــادي والاجتماعي في العصـــر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص ص154، 155.

(21) جيرار، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، ج4، دار الشايب للنشر، القاهرة، 1978، ص305؛ حمدي محمود، حمدي محمود محمد، الفرنسيون في مصر في العصر العثماني (1535–1798م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة حلوان، 2013، ، ص128.

(22) محكمة الإســـكندرية، س 1029–001251–33، ص12، م19، 9 شـــعبان 1009هـ/13 فبراير 1601م.

(23) جيرار، وصـــف مصـــر، ج4، ص 305؛ جمال كمال محمود، البحر الأحمر في الاستراتيجية العثمانية 1517–1801م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص156.

(24) زينب محمد حسين الغنام، الجاليات الأجنبية في مصر ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني (1517–1798م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الدراسات الإنسانية، فرع البنات، جامعة الأزهر، 1988، ص103.

(25) محكمة الباب العالي، 1001–000155–80، ص460، م2311، 12 شـــوال 1011هـــ/25 مارس 1603م؛ فولني، ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام، ج1، ترجمة إدوارد البستاني، ط2، دار المكشوف، بيروت، 1949، ص60.

(26) محكمة الإسـكندرية، س54، 1029–001354–54، ص118، م227، 13 شـوال 1070هـ/22 يونيو 1660م؛ نفسه، س1029–001154–20، ص251، م585، 9 ربيع الآخر 990هـــ/19 مايو 1582م؛ نفسه، س1029–001258–40، ص414، م1075، 9 محرم 1033هـ/2 نوفمبر 1623م.

(27) محكمة الصـالحية النجمية، س1012–000022–495، ص372، م1467، 14 ذو القعدة 1039هـــــ/4 يوليو 1727م؛ محكمة باب الشـعرية، س1014–000119–619، ص ص15، 16، م18، 25 شوال 1057هـ/24 نوفمبر 1647م.

(28) محكمة الإسكندرية، س54، ص118، م227، 13 شوال 1070هـ/22 يونيو 1660م.

(29) النطرون أو الأطرون كما يذكر في الوثائق أحيانًا هو نوع من أنواع الملح الذي يستخدم في الصباغة فيستعمل في تبييض الخيط والملابس الداخلية والنحاس والزجاج والمجوهرات، كما يستعمله الخبازون بدلًا من الخميرة، ويدخل في دبغ الجلود، ويؤخذ من البحيرات التابعة لمنطقة الطرانة، ويدفع الفلاحون الضرائب المقررة عليهم عينًا من ذلك الملح. للمزيد من المعلومات. انظر إستيف، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، وصف مصر، ترجمة زهير الشايب،ج2، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1979، ص206؛

- Bierre Belon Du Mans, Les Observation de plvsievrs Memorables, Travels en Grece, Asie, Indee, Égypte, Arabie Autures Pays estranges, Paris, 1588, pp. 97-98.

(30) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص125.

(31) جمال كمال محمود، كارلو روزيتي، المرجع السابق، ص72.

(32) جيرار، المصدر السابق، ص346.

(33) هايد. ف، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد رضا محمد، مراجعة عز الدين فودة، ج4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ص133.

(34) محكمة الإسكندرية، س 1029–001166–32، ص322، م877، 28 جمادى الأولى 1009هـ/6 ديسمبر 1600م.

(35) نفسه، س 1029–001258–40، ص165، م440، 8 رمضان 1032هـ/15 يوليو 1795م.

(36) محمد أنيس، إنجلترا وطريق السويس، المرجع السابق، ص71.

(37) حمدي محمود، المرجع السابق، ص186.

([38]) عملة انتشرت في مصر العثمانية، والزنجرلي هو الزر محبوب، ويطلق عليه الجنزرلي نسبة إلى الحلقة المشرشرة لهذا النقد، فهي أشبه بالإطار أو الجنزير، وهو يساوي مائتي نصف كما ذكر الجبرتي في عام 1147هـ/1736م. انظر عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي، ضمن أبحاث ندوة الجبرتي، القاهرة، 1976م، ص575.

(39) محكمة الإســـكندرية، س1029–001351–51، ص377، م805، 28 ذو القعدة 1075هـ/4 يونيو 1665م.

(40) ريمون، الحرفيون، المرجع السابق، ج1، ص449.

(41) محكمة الإسكندرية، س1029–001267–49، ص81، م243، 29 جمادى الآخرة 1063هـ/28 مايو 1653م.

(42) محكمة الإســـكندرية، س 1029–001354–54، ص118، م227، 13 شـــوال 1070هـ/22 يونيو 1660م.

(43) فرنان برودل، الحضـارة المادية والاقتصـاد والرأسمالية من القرن الخامس عشـر حتى القرن الثامن عشــر، ترجمة مصــطفى ماهر، دار الفكر للدراســات والنشــر، ج1، القاهرة، 1993، ص147؛

- Tean Baptiste Trecourt, Mémoires Sur L'Égypte, Année 1791, editès et annotés par Gaston Wiet, Le Caire, IFAO, 1992, pp. 82-86.

(44) القســـمــة العربيــة، س 1004–000611–119، ص499، بــدون رقم المــادة 1123هـ/1720م؛ نفسه، س117، ص291، م402، 1131هـ/1718م؛ نفسه، س 1004–000703–129، ص175، م236، 1153هـ/1740م؛ حسام عبد المعطي، العلاقات المصرية الحجازية، المرجع السابق، ص128.

(45) الإسكندرية، س 1029–001153–19، ص267، م901، 18 ذو الحجة 991هـ/3 يناير 1583م؛ نفسه، س25، ص300، 928هـ/1581م؛ القسمة العربية، س111، ص50، م111، ص50، م158، 1168هـ/1754م؛ نصرة عبد المتجلي، الإسكندرية في العصـــر العثماني، الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية، تقديم لطيفة ســـالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص73.

(46) محكمة الإســـكندرية، س 1029–001166–32، ص437، م1141، 21 شـــوال 1008هـ/5 مايو 1600م.

(47) إبراهيم اللقاني، نصـــيحة الإخوان باجتناب الدخان، دار الكتب، فقه مالك 38، ميكروفيلم 41904 "بدون أرقام صفحات".

(48) علاء الدين المكي، عقد الفرائد فيما نظم من الفوائد، مخطوط، دار الكتب، جغرافيا، 3472، ميكروفيلم 24573، ورقة 87.

(49) محكمة الإســـكندرية، س:1029–001268–50، ص535، م879، 7 رمضـــان 1069هـ/29 مايو 1529م.

([50]) الانكشـــارية، إحدى الطوائف العســـكرية وكان أفرادها مشـــاة، وأتت إلى مصـــر مع السلطان سليم الأول، وعرفت بطائفة السلطان؛ لأنها كانت تمثل السلطة العثمانية في الولاية. وقد أشـاد أحد الرحالة الفرنسيين بأفراد هذه الطائفة وتسليحهم الجيد في القرن السـابع عشـر. انظر .De Monconys, Voyage en Egypte; 1646- 1647 Le Caire, IFAO, 1973, p. 152، ولعبت هذه الطائفة دورًا مهمًّا، وازداد ذلك الدور بظهور كوجك محمد الذي جعل من نفسه زعيمًا لها. انظر

- Holt. P. M. , the pattern of Egyptian political History from 1517 to 1798; p. 85; in Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968.

.

(51) Courdurier, M., Le Café en Méditerranée Histoire, anthropologie, Économic XVIII-XX, Siécle Archiviste en Chef de la Chambre de commerce et L'industic de Marseille, p. 75 ؛ أندريه ريمون، المرجع السابق، ط1، ص266. .

(52) محكمـة الإســـكنـدريـة،س 1029–001056–6، ص253، م604، 14 رجـب 1013هـ/5 ديسمبر 1604م.

(53) محكمة باب الشـــعرية، س 1014–000208–629، ص592، م1391، 8 شـــوال 1112هـ/17 مارس 1701م.

(54) نفسه، ص593، م1393، 9 شوال 1112هـ/18 مارس 1701م.

(55) نفسه، الصفحة نفسها، م1394 التاريخ نفسه.

(56) للمعلومات المفصـــلة عن القرصـــنة انظر جمال كمال محمود، القرصـــنة في البحر المتوســـط في العصـــر العثماني، دراســـة تاريخية وثائقية، الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015.

(57) محكمـة الإســـكنـدريـة، س 1029–001365–65، ص8، م18، 30 شـــوال 1129هت/6 أكتوبر 1717م.

(58) ريمون، المرجع السابق، ج1، ص ص307، 308.

(59) محكمة الإسكندرية، س 1029–001366–66، ص56، م85، 29 ربيع الآخر 1132هـ/9 مارس 1720م.

(60) نفسه، س 1029–001159–25، ص401، م1235، 23 محرم 997هـ/12 ديسمبر 1588م.

(61) نفسه، ص266، م289، 7 رجب 1002هـ/29 مارس 1594م.

(62) نفسه، س 1029–001357–57، ص13، م34، غرة شوال 1058هـ/10 أغسطس 1687م.

(63) محكمة دمياط، س 1032–000462–218، ص82، م112، 29 ذو القعدة 1151هـ/11 مارس 1739م.

(64) قانون نامه مصر، الذي أصدره السلطان سليمان القانوني لحكم مصر، ترجمة أحمد فؤاد متولي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986، ص ص53–54.

(65) صلاح هريدي، الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، دراسة وثائقية من سجلات المحاكم الشرعية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، القاهرة، 2004، ص68.

(66) والسفن المستأمنة هي تلك السفن والمراكب التي ترتبط بمعاهدات تجارية مع الدولة العثمانية، والتي يضمن قناصلها ربابنة هذه السفن. انظر المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها؛ سحر حنفي، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000، ص44.

(67) محكمة دمياط، س 1032–000511، 243، ص214، م283، 8 جمادى الآخرة 1168هـ/22 مارس 1755م.

(68) عبد الحميد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني دورها السياسي ونظمها الإدارية والمالية والاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص275.

(69) محكمة الإسكندرية، س 1029–001766–123، ص174، م280، غرة رمضان 1134هـ/15 يونيو 1722م.

(70) محكمة دمياط، س 1032–000421–179، ص78، م90، 4 شوال 1123هـ/14 نوفمبر 1711م. انظر ملحق [1].

(71) عبد العزيز الشـــناوي، الدولة العثمانية دولة إســـلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986، ص ص714–716.

(72) محكمة الإســـكندرية، س 1029–001358–58، ص101، م180، 28 جمادى الآخرة 1102هـ/29 مارس 1691م.

(73) نفســه، س 1029–001365–65، ص8، م18، 30 شـوال 1129هـــــ/6 أكتوبر 1717م.

(74) محكمة القســـمة العربية، س 1004–000615–123، ص ص72، 73، م7، غرة ذي الحجة 1184هـ/18 مارس 1771م.

(75) نفسه، ص ص71، 72، م126، غرة ذي الحجة 1184هـ/18 مارس 1771م. انظر ملحق [2].

(76) محكمــة الزاهــد، س 1015–000069–699، ص277، م819، 19 ذو الحجــة 1185هـ/24 مارس 1772م.

(77) نفسه، ص272، م835، 22 ذو الحجة 1185هـ/27 مارس 1772م.

(78) محكمة الباب العالي، س 1001–000618–278، ص ص413، 414، م690، 19 ذو الحجة 1185هـ/24 مارس 1772م.

(79) محكمة الإســكندرية، س 1029–001364–64، ص201، م352، 15 ربيع الأول 1123هـــــ/3 مايو 1711م انظر ملحق [3].؛ نفســه، س 1029–001056–6، ص153، م604، 14 رجب 1013هـــــ/5 ديسـمبر 1604م؛ علي مسـعد النادي؛ المرجع السابق، ، ص ص164، 183.